



المعهد النرويجي [أريانه] - مسألة الدولة : السيادة و المواطنة

## المسألة الأولى

# الدولة : السيادة و المواطنة



فيختة: "المواطنة هي ما به تتميز الإنسانية و ما به تسمو نحو الاخلاقيّة و الحرية المطلقة ، ولكن هذا يشترط فقط مرور الإنسان عبر الدولة"



## مدخل إلى التفكير في المسألة

### دواعي الاهتمام

1

دافل منطق البداهة تبدو علاقة الشأن الفلسفي بالسجل السياسي علاقة تعارض أو تناقض، أو علاقة توتر أو صراع. و هذا التناقض مرده الاعتقاد بأن الفلسفي هو الذي يرتبط بالنظر و الحكمة، في حين يحيل السياسي على الفعل و الممارسة؛ أما الصراع فمرده الطابع النقدي للخطاب الفلسفي الذي كان منذ سقراط "يبحث على الأزعاج"، فالسؤال الفلسفي الحقيقي سلام يفترق المؤسسات و القيم، وهو بافتراقه هذا يلقي الفيلسوف هناك في عزلة المجنون أو الغريب أو المارق، هكذا تنطق البداهة بمنطق الفصل و التمييز، و لكن توتر العلاقة لا يبرز نفي التداخل، حتى و إن كان في الالتقاء تورطاً يجرم الفيلسوف و يزعم السياسي. و قد سأل أحدهم الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو: "هل أنت أمير لتكتب في السياسة؟" فأجاب قائلاً: - "لا"، ولهذا السبب أنا أكتب عن الساسة أو فيها، لأنه لو كنت أميراً أو مشرعاً، لما أضعت وقتي في قول ما يجب فعله؛ وإنما لفعلته أو أجمعت عن الكلام"<sup>1</sup>.



Rousseau "On me demandera si je suis prince ou législateur pour écrire sur la Politique? Je réponds que non, et que c'est pour cela que j'écris sur la Politique. Si j'étais prince ou législateur, je ne perdrais pas mon temps à dire ce qu'il faut faire; je le ferais, où je me tairais".  
(Du contrat social, I, Préambule).

يكشف لنا هذا الموقف ضرورة تورط خطاب الفلسفة في الشأن السياسي وهو تورط الغرض منه قول ما يجب فعله، لأن هذا الخطاب هو الوמיד القادر على افتراق الممارسة السياسية، لكشف واقع العلاقة بين السيادة و المواطنة.

ولعل عودة لأفلاطون<sup>2</sup> كافية لكشف هذا التورط الأصيل الحاصل بين الشأن السياسي le Politique و الخطاب الفلسفي le Philosophique. و قد أفرز هذا التورط خطاباً تأسيسياً يعاين واقع السيادة و يفاضل بين الأشكال المختلفة للنظم السياسية.

كما أنه من المفيد ان نقر اليوم أنه في وضع مستعص كهذا حيث قسوة الأزمنة المعاصرة ومشيتها، و حيث الغنى الفاض و الفقر الكافر، و حيث للبعض حظ الغلبة و للبقية ولع الفوضى و التبعية، لا يمكن أن لا تتورط في التفكير من جديد في الوجود السياسي للإنسان بحيث نجد دافل هذا الوجود بين مفهومى السيادة و المواطنة وشائج علاقات جدلية فريدة من نوعها، إنها مفهومان متجاذبان متقاطبان متكاملان في الآن الواحد. وفي دائرة هذا التجاذب والتقاطب، يأخذ مفهوم المواطنة على الغالب دور الطريدة بينما يأخذ مفهوم السيادة دور الصياد. و في ظروف العجز والوهن السائدين في الواقع العربي يظهر السؤال عن السيادة و المواطنة و كأنه اعتراف بهشاشة السيادة و ضعفها، حيث تعيش السلطة هاجس الأمن و يعيش المواطن هاجس الخوف.

<sup>1</sup> - ج.ج. روسو: في العقد الاجتماعي / ج 1

<sup>2</sup> - كشف أفلاطون في الجمهورية و النوايس وكتاب السياسي و خاصة في الرسالة السابعة، أنه لن يتحقق رخاء أمة وازدهارها إلا إذا أصبح الملك فيلسوفاً أو الفيلسوف ملكاً.



## اخراجات المسألة

2

\* إذا كان لكل مجال معايير قيمية ألا تقتضى مقارنة المجال السياسى التساؤل عن المعايير التى تحكمه ؟ فهل يمكن النظر إلى معيارى العدا و الصداقة على أنه معيارى المجال السياسى ؟ هل يمكن لهذه المعايير أن تمثل مبادئ أو قيم مطلقة أو تحكم كل فعل أو كل ممارسة سياسية ؟ هل يمكن الحديث عن عداوة دائمة و صداقة دائمة ؟ هل ثمة قيم تمدد العدو والصديق ؟ ألا يمكن أن يستحيل الصديق عدوا و العدو صديقا لتستحيل هذه القيم من مبادئ مطلقة إلى أحكام نسبية ؟ أليس القول المأثور فى السياسة أنه لا وجود لصداقة دائمة و إنما لمصلحة دائمة بحيث تكون المصلحة معيار ضبط الصداقة والعدا ؟

\* الحديث عن المجال السياسى يقتضى استحضار مفهوم الدولة الذى يستدعى بدوره مفهوم السيادة، فكيف نفهم العلاقة بين الدولة والسيادة ؟ أو بآى معنى تمثل السيادة قيمة مطلقة أو مبدأ أساسيا يعبر عن الشأن السياسى ؟  
\* ما هى مقومات السيادة ؟ ألا يكشف الحفر ورا، هذا المفهوم وورا، مقوماته عن نسبية السيادة بحيث تختلف السيادة باختلاف النظام السياسى ذاته ؟

\* هل تعنى السيادة السلطة ؟ وهل تفيد السلطة ضرورة معايضة النفوذ و الهيمنة و الافضاء و الاستبداد ؟ هل يقتضى الحديث عن السيادة التمييز بين سيد و عبد ؟ و هل يحيل معنى السيادة على نموذج المجتمع العبودى حيث القسمته النهائية بين السيادة والفضوح ؟ ألا يمكن أن يستحيل العبد سيدا و السيد عبدا ؟ بل ألا يمكننا الحديث عن السيادة دون استحضار مفهوم العبودية أو الفضح ؟ الا يمكن ان نتمدد عن طاعة دون ان تكون الطاعة فضوحا او دون أن يكون المطيع عبدا أو رعيا ؟ أليس من الغلف افتزال السيادة فى الاستبداد ؟ أفلا يمكن للسيادة أن تفلت من منطق الراعى و الرعية ؟ أليس من المشروع مقارنة السيادة فارم النظم الاستبدادية ؟ و لكن هل من الممكن الحديث عن السيادة فى ظل النظم الديمقراطية دون يفيد هذا القول مفارقة ؟ ألا تستحيل بهذا المعنى السيادة إلى قيمة نسبية لا تقوم على معيار القوة و إنما تفيد معيار الحق ؟

\* و لكن ما الحق ؟ ما طبيعته ؟ هل ينظر إلى الحق بما هو حق طبيعى ام حق وضعى أو مدنى ؟ و ما هو معيار هذا الحق ؟ .  
يحيل الحق على المجال القانونى و نميز فيه بين حق من يمارس السيادة و من تمارس عليه السيادة، و إذا كان الذى يمارس السيادة هو إما شفضية قانونية أو شفضية معنوية فإن من تمارس عليه السيادة يسمى مواطنا.  
\* فما المواطن ؟ و ما المواطنة ؟ و ما علاقة المواطن بصاحب السيادة ؟ و ما هى معايير المواطنة ؟ و بآى معنى نميز بين الراعى والعبد و الطفل والمواطن ؟



### رهاضات المسألة

3

\* الوعي بقيمة الوجود السياسي في اكتمال الإنسان.

\* بيان منزلة الحق في التفكير في أسس الدولة.

\* التمييز بين حق القوة و قوة الحق ينتهي بنا إلى القول بضرورة المفاضلة بين النظام الاستبدادي و النظام الديمقراطي.

\* الاعتراف بأن النقد لا يوجه للواقع السياسي فحسب و إنما لمفهوم الحق ذاته.

\* ادراك أن علاقة المواطن بالدولة تراوم بين واجب الطاعة و تأمين العدل.

\* الوعي بقيمة المواطنة في تحديد منزلة الإنسان السياسية.

\* الوعي بالطابع المركب للمواطنة بحيث تتجاوز طابعها المحلي لتكون عالمية.

### التخطيط المفصل

4

الدرس الأول: السيادة نفى للمواطنة

السند 1: الراعي و الرعية - الكواكبي ص 293

الدرس الثاني: السيادة فضاء المواطنة

السند 2: الحق و القانون - سبينوزا ص 299

الدرس الثالث: في نقد السيادة و المواطنة

السند 3: المواطن العالمي - ابيكتات ص 314





## الدرس الأول: السيادة نفى للمواطنة

• السيادة (المشتقة من فعل ساس) تعنى، فى جملة ما تعنى، "قيام المرء على ذاته ورياضتها وتأديبها"! فيغدو الحاكم فى مالنا هو "السائس" لـ "قطيع" ناسه الذين تحولوا عملياً، كتصميل فاصل، إلى ما يشبه الدواب.

ولذلك لم يكن الاستبداد السياسى مرذولاً فى تاريخنا السياسى، بل على العكس من ذلك، كانت فكرة "المستبد العادل" جزءاً رئيسياً من ثقافتنا السياسية. لذلك لا تجد تيارات سياسية عديدة أى مرجع اليوم فى الوقوف بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاستبداد فى اللحظات التى تتعرض فيها "السيادة الوطنية" أو بالأحرى "الجغرافيا الوطنية" للتهديد الفارجى. يؤكّد ذلك أيضاً الحماسة التى تبديها شعوبنا فى مقاومة المحتل، فى حين تتقاعس إزاء أى حالة احتجاج ضد ظاهرة الاستبداد.

- نظراً إلى ما للسلطة السياسية فى الدولة من صفات ذاتية فاضة فقد أطلق عليها الفقه الفرنسى اسم "السيادة"، و صفة السيادة مقتضاها أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسود عليها شئ، و لا تفضع لأحد، و لكن تسمو فوق الجميع، و تفرض نفسها على الجميع.

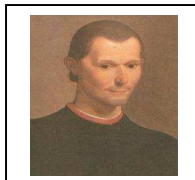
ولكلمة الدولة فى السياق العربى معنيان: الغلبة والتداول، وتتناول ميدانى الحرب والمال. فالغلبة فى الحرب تؤدى إلى الاستيلاء على المال والاحتفاظ به، وهذا يعنى القهر والاستئثار ولكن لفترة أو أعمار أو أجيال - كما يقول ابن فلدون - ثم يحدث التداول لجماعة أخرى وهو أيضاً يتم بالقوة والقهر والغلبة والتسلط. تضىء كتابات ابن فلدون بعض أسباب وجذور الاستبداد فى الدولة العربية، الأول التداول بالقوة والثانى دينية الدولة فقد استغل المكّام وظيفتهم الدينية فى إضفاء قداسة على دورهم ككفلاء، وأنهم يحكمون باسم الله أو ظل الله على الأرض - كما سمي بعضهم.

• مصطلح الاستبداد (Despotism) مشتق من كلمة يونانية (Despotes) وتعنى رب الأسرة أو سيد المنزل أو السيد على عبده، واستخدمت فى سياق سياسى لوصف الحكم المطلق الذى تكون فيه سلطة الحاكم على رعاياه مماثلة لسلطة الأب على أبنائه فى الأسرة. والحاكم يبرر كل تصرفاته بأبوة للمواطنين بما فيها كل أنواع العقاب. ويقتل مفهوم الاستبداد بعدد من المفاهيم التى تبدو مترادفات رغم الفروق الدقيقة، ويستعمل البعض مصطلح الاستبدادية لوصف درجة تسلط الحاكم، فإذا كان الحاكم لا يلتزم بقانون، وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون فهو نظام حكم استبدادى. أما إذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير فى القانون فهو إذن حكم مطلق.

• كان ماكيافيللى أول من اعتبر أن السلطة السياسية قوة يتم امتلاكها لأجل إقامة الدولة، بل إنه قد فكّر فى الدولة كقوة تقوم على الضرورة والتدخل فى الواقع لأجل التحكم فيه والمبدأ الذى حكم السياسة وفقاً لأمر ماكيافيللى كان قائماً على السيكيولوجيا الفاضة بالطبيعة البشرية، إذ على الأمير ألا يبنى سلطته على الأفاق ومبدأ الفضيلة، بل على فساد الطبيعة البشرية وتناقضاتها الدافلية.



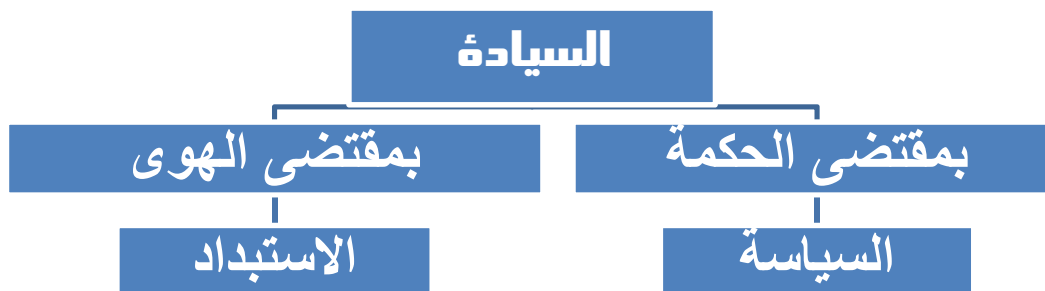
لذلك، ينص ماكيافلي الأمير بضرورة إقامة سياسته على القوة والترهيب أكثر من الرأفة واللين. فالحق الوحيد الذي تقوم عليه سلطة الأمير هو حق القوة، وسيادة الأمير تقوم على خوف الرعايا.



**ماكيافلي:** « فلا يتردد الناس في الإساءة إلى ذلك الذي يجعل نفسه محبوباً بقدر ترددهم في الإساءة إلى من يخافونه، إذ إن الحب يرتبط بسلسلة من الالتزام التي قد تتحطم بالنظر إلى أنانية الناس عندما يخدم تحطيمها مصالحهم، بينما يركز الخوف على الخشية من العقاب، وهي خشية قلما تمنى بالفشل »

- كتاب الأمير

وعلى ضوء ذلك، يمكن اعتبار كتاب عبدالرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» كمرآة معاكسة ونقيضة لما كتبه ماكيافلي، ذلك أن الكواكبي كان همه لدى كتابة الكتاب تمذير الناس من أن «أصل الداء» ألا وهو الاستبداد السياسي. و اعتبر جان بودان من جهته السيطرة المطلقة نمطاً من أنماط تصف السيادة لدى السلطة، لكنها لا بد تنزع تدريجاً باتجاه إعادة دور المجتمع ضمن الدولة ذاتها، وعلى ذلك تكون السلطة المطلقة مرحلة تاريخية لا تلبث الدولة ذاتها أن تراجع نفسها لإعادة تحديد وتعريف دورها. هنا الأمر مختلف كلياً لدى الكواكبي الذي ينظر إلى الاستبداد كداء لا بد من التخلص منه بأي ثمن ومهما كان الثمن، من دون أن يحاول النظر في العلاقة بين الإرث التاريخي للاستبداد وبين مؤسسة هذا الاستبداد عبر تقعيد أطر بناء الدولة الحديثة. ذلك أن ابتكار ممارسة السلطة عبر سيادة الدولة مؤل الوظائف السياسية للدولة إلى نمط من ممارسة سلطة الحكم التي افتزلت في الحاكم الذي اعتبر صلاحياته المطلقة مرتبطة بالالتزام بفكرة السيادة.



**الكواكبي:** " الاستبداد في اللغة بمعنى اكتفاء الشخص برأيه في موضوع يحتاج إلى الشورى، لكن هذه اللفظة عند ذكرها بالصيغة المطلقة تفهم باستبداد الحكام. أما في اصطلاح أهل السياسة فهي تعني تصرف فرد أو جماعة بحقوق شعب دون خوف من المؤاخذه والاستجواب[..] و الاستبداد من صفات الحاكم المنفرد والمطلق العنان، الذي يتصرف في أمور رعيته بإرادته دون خوف من المحاسبة أو العقاب "

- طبائع الاستبداد ص 23





المعهد النورزمي [أريانة] - سألته الدولة : السيادة و البراطنة

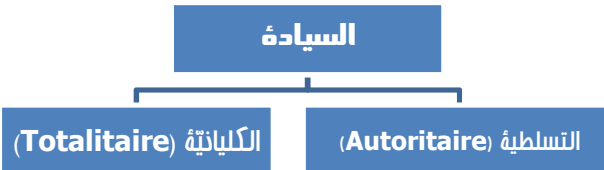
الكواكبي: " الاستبداد لو كان رجلا وأراد ان يحتسب ويتنسب لقال : أنا الشر وأبى الظلم وأبى الإساءة ، وأخى الفدر ، وأختى المسكنة ، وعمى الضر ، وخالى الخل ، وأبنى الفقر ، وأبنتى البطالة ، وعشيرتى الجهالة ، ووطنى الخراب ، أما دينى وشرفى وحياتى فالمال المال المال . " - طبائع الاستبداد ص 69

الكواكبي: " انى أرى قصر المستبد فى كل زمان ومكان هو الخوف عينه ، فالملك الجبار هو المعبود ، وأعوانه هم الكهنة ، ومكتبته هى المذبح المقدس ، والأقلام هى السكاكين ، وعبارات التعظيم هى الصلوات ، والناس هم الأسرى الذين يقدمون قرابين الخوف " - طبائع الاستبداد ص 69

الكواكبي: " فى خدمة الاستبداد وسيلتين عظيمتين ، هما جهالة الأمة والجنود المنظمة ، وهما اكبر مصائب الأمم وأهم مصائب الإنسانية ، وقد تخلصت الأمم المتقدمة نوعا ما من الجهالة ، ولكن بليت بشدة الجبرية العمومية ، الجندية تفسد أخلاق الأمة ، حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال ، وتميت النشاط وفكره الاستقلال و وتكلف الأمة الإنفاق الذى لا يطاق ، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشنوم ، استبداد الحكومات القائمة لتلك القوة من جهة و استبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى " - طبائع الاستبداد ص 22

أفلاطون: " المستبد يستولى على السلطة بالقوة ويمارسها بالعنف ، بعد ذلك يسعى أولا إلى التخلص من أخطر خصومه ، ويكثر من الوعود ، ويبدأ بتقسيم الأراضي مما يجعله شعبيا ومحبوبا ، وهو ما ينفك يفعله حروبا ليظل الشعب بحاجة دائمة إلى قائد . وهذه الحروب تنهك كاهل المواطنين من خلال ما يدفعونه من ضرائب باهظة ، فيضطرون إلى زيادة ساعات العمل مما لا يبقى لديهم وقتا للتآمر على المستبد . والحرب تساعد على التخلص من معارضى سياسته ، حيث يقدمهم إلى الصفوف الأولى فى المعركة . إن ذلك كله يدعو إلى استياء الجماهير ، حتى أعوانه الذين دفعوه إلى السلطة ، وهنا لا يجد أمامه إلا القضاء على المعارضة بما يملكه من وسائل العنف والقوة ، فيزيد من تسلحه ، ومن حرسه الخاص من المرتزقة ، مما يتطلب نفقات طائلة ، فيلجأ المستبد إلى مزيد من نهب خزائن الشعب الذى يدرك بعد فوات الأوان أنه وضع فى حالة استعباد ميسر . فحكم القوة والإجرام وضيق الحظيرة وقله الصبر عن الآراء المخالفة لطبيعته ملازمة للحكومة المستبدة ، ولا تلبث أن تنتشر هذه الطائفة فى الدولة كلها وتعم العلاقات الاستبدادية المجتمع بهيئاته جميعها " - طبائع الاستبداد ص 22

\* تلتهم السيادة المطلقة أو السلطة الاستبدادية والشمولية الدولة فى جوفها ، و السيادة التى تلتهم الدولة تفترس المجتمع .



وقد قدم الكواكبي فى كتابه طبائع الاستبداد ثلاث قواعد لتشخيص الاستبداد و لمواجهته :

أولا : أن الأمة التى لا يشعر كلها ، أو أكثرها ، بالام الاستبداد لا تستحق الحرية .

ثانيا : أن الاستبداد لا يقاوم بالشدة ، وإنما يقاوم باللين والتدرج .

ثالثا : أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد .

الكواكبي: " ما أشبه المستبد فى نسبته إلى رعيته بالوصى الخائن على أيتام يتصرف بأموالهم كما يهوى ما داموا قاصرين ، فكما أنه ليس من صالح الوصى أن يبلغ الأيتام رشدهم كذلك ليس من مصلحة المستبد أن تنور الرعية بالعلم " - طبائع الاستبداد ص 25



## الدرس الثاني: السيادة فضا. المواطنة

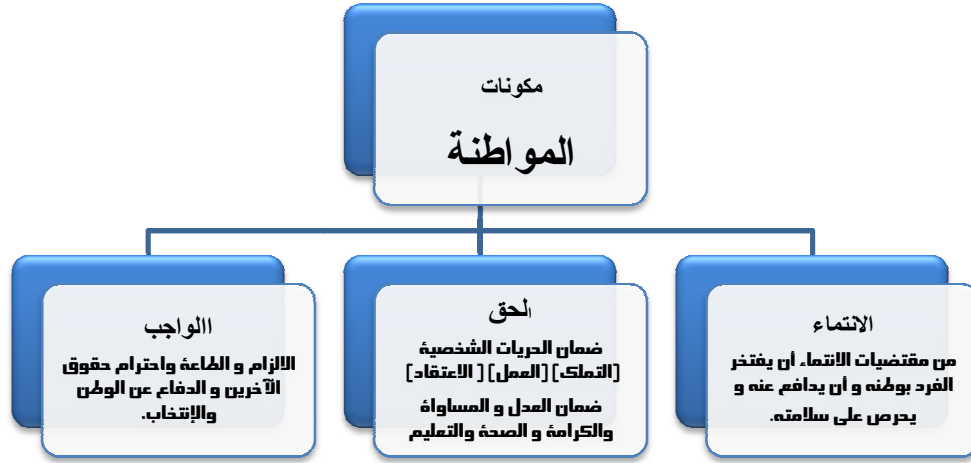
Jean-Jacques Rousseau, "Nous commencerons à devenir homme qu'après avoir été citoyens"  
Du Contrat social, 1<sup>o</sup> version, p. 287

لا يمكن الحديث عن المواطن خارج الدولة رغم أن الحقوق التي يتمتع بها المواطن داخل الدولة سابقة على وجودها، إنها حقوق طبيعية تفص الإنسان بوصفه إنسانا و هي حقوق مقدسة لا يمكن التنازل عنها لأنها ترتبط بجوهرية الإنسان. حتى أنه وقع الربط بين حقوق الإنسان و المواطن ذلك أن احترام حقوق الإنسان ضروري لممارسة حقوق المواطن. و عندما نلاحظ المادة الثانية لإعلان حقوق الإنسان "إن هدف كل تجمع سياسي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الدائمة..." "إن ما تبلغه هذه المادة أن الإنسان لم يوجد من أجل الدولة كما أعتقد هيجل بل جعلت الدولة لخدمة الإنسان. و يمكن أن تتبين علاقة الدولة بالمواطن بوضوح عند روسو في الفصل السادس من كتاب العقد الاجتماعي متحدثا عن الدولة التي ستأسس وفق ما يسمى "بالعقد الاجتماعي" قائلا: "وهذه الشخصية العامة، التي تتكون هكذا من اتحاد الشخصيات الأخرى كانت تعمل قديما اسم "المدينة" أو الحاضرة وتعمل الآن اسم "الجمهورية" أو "الهيئة السياسية" وهي التي يسميها أعضائها "دولة" إذا كانت سلبية غير عاملة و "هيئة السيادة" إذا كانت عاملة... وأما الشر ك، فيتسمون في وجه جماعي مشترك باسم "الشعب" ويطلق على الأفراد اسم "مواطنين" على أنهم مشتركون في سلطة السيادة، و "رعايا" بصفة كونهم فاضعين لقوانين الدولة."

Jean-Jacques Rousseau "Il n'y aura jamais de bonne et solide constitution que celle où la loi règnera sur les cœurs des citoyens. Tant que la force législative n'ira pas jusque là, les lois seront toujours éludées." Considérations sur le gouvernement de Pologne, p. 955



فالمواطن من هذا المنطلق هو فرد يندرج ضمن الدولة و هو مثلما له حقوق له واجبات و هو مثلما يكون مرا وسيدا يكون في نفس الوقت مطيعا للقوانين و فاضعا لها دون أن يكون عبدا. غير أن فضوع المواطن للقانون لا يعني أن المواطن قد سلب مريته لأن مفهوم الحرية عند روسو يقتصر بالقانون "فولدت الحرية يوم ولد القانون" و بالتالي فضوع المواطن للقانون لا يعني أنه فقد فاضية الإنسانية الحقيقية فهو: "إذا منح كل واحد نفسه للمجموعة كلها فإنه لم يمنح نفسه لأحد." "لأنه في نهاية المطاف لا يرفع لسلطان أحد و هو بهذا يحافظ على مريته. وهذا يعني في النهاية أن الحديث عن سيادة الدولة اقترن بالحديث عن الحقوق الطبيعية للإنسان التي تحولت إلى حقوق مدنية للمواطن و لعل هذا ما جعل سبينوزا يقرن نشأة الدولة بضرورة المحافظة على حقوق الإنسان وخاصة الحرية، فالسيادة بهذا المعنى ليست نфия للحق، بل هي ما يضمه.



"أن يكون المرء أسير لذته فلا يستطيع أن يرى أو أن يفعل ما هو حقا مفيد له فتلك أبشع درجات العبودية. و الحرية لا تكون إلا لمن اختار بمحض إرادته أن يعيش مهتديا بالعقل وحده. أما الفـعل الذي نقوم به تلبية لأمر، أعني الطاعة، فلن كان يجبر من الحرية بوجه من الوجوه، فإنه لا يحول صاحبه مباشرة إلى عـبد، بل الـدافع المحدد للفـعل هو الذي يحوله إلى ذلك. فإذا كانت غاية الفعل نفع الأمر به لا نفع القائم به، كان هذا القائم به عبدا لا خير فيه لنفسه، و على العكس من ذلك، فإن الذي يطيع صاحب السيادة طاعة كلية، في ظل دولة أو نظام يجعلان القانون الأسمى هو خلاص الشعب بأسره، لا مصلحة الأمر وحده، لا يجب أن يعتبر عبدا، لا خير فيه لنفسه، بل هو مؤسس؛ و هكذا تكون هذه الدولة أكثر الدول حرية لما إعتدته قوانينها من العقل القويم، لأن كل فرد في هذه الدولة يستطيع متى أراد أن يكون حراً أي أن يعيش بمحض إرادته مهتديا بالعقل."

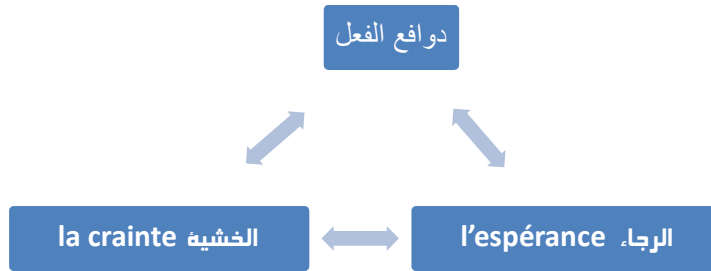
سبينوزا- رسالة في اللاهوت و السياسة-

- إذا كانت السيادة بالنسبة لهوبز تفهم على أنها فروج من حالة الطبيعة فهي بالنسبة لسبينوزا ما به تستمر حالة الطبيعة، و إن كان ظاهر هذا الافتلاف لا يثير مشكلا فقيقا فإن لهذا الافتلاف استتبعات مضادة، تنتهي إلى قلب المقاربة (أسا على عقب، أي من منطق النفي إلى منطق التضمن. فالطبيعة لا تعرف بالنسبة لسبينوزا إلا مدود القوة أو المقدره la puissance ، و هي في ذلك تجهل فكرة الواجب و فكرة القانون، و لأن الطبيعة هي الجوهر الوحيد فمن المستحيل الخروج عنها أو على الأقل من الأفضل عدم الخروج.
- المواطن لا يطيع السيادة إلا إنطلاقا من مساب المصلحة لا إنطلاقا من منطق الاكراه. و لتقديم مثال على ذلك كثيرا ما اعتبر هوبز أنه من الواجب أن نحافظ على عهودنا أو وعودنا و لكن مسب سبينوزا ليس على المواطن أن يحافظ على الالتزام المصاحب للوعد، لأنه هنالك فرق بين لحظة الوعد و اللحظة الراهنة فالوضعية يمكن أن تختلف، فالظروف يمكن أن تغير من رأي المواطن و ليس





هنالك ما يلزمه على الوفاء بالوعد إلا الإكراه، و هنا يظهر الافتلاف بين سيادة تستمد قدرتها من تقنية الإكراه و بين سيادة تحافظ على مصلحة المواطن. فالسيادة عند سينيوزا لا تفقد الفرد قدرته و يمكنه أن يختار بالنظر إلى مصلحته توظيف القدرة لخدمة المجموعة. بلغة أخرى يمكن للمواطن أن يدمج قدرته مع قدرة الآخرين أو أن يوظفها ضدهم، فالدافع يمكن أن تحركه المصلحة كما تحركه الفشية.



و إذا كانت المدينة هي فضاء المنافع المفتلفة فإن السيادة يجب أن تكون فن المحافظة على وحدة المنافع، و لذلك فالسيادة التي تحافظ على ما ينتفع به المواطن أفضل و ابقى من السيادة التي يهاب سلطتها المواطن. و لهذا يعتبر سينيوزا ان الدولة التي تكون دوافع فعل مواطنيها الرغبة أكثر قدرة من الدولة التي تكون دوافع فعل مواطنيها الخوف. و هو بهذا يكون من أوائل المفكرين الذين بينوا أن السيادة لا تقاس بدرجة الخوف و إنما بدرجة الثقة التي تولى بها باعتبارها فضاء تحقيق المنافع، و لعل هذا ما يفسر مطلب سينيوزا بأن تتسامح الدولة بفضوض الأشياء التي لا تقدر على منعها، و هذه القاعدة تطال حرية التعبير، و لذلك من المفترض ان تتسامح الدولة فيما من المفترض لا يمكن نفيه. فليس من مشمولات السيادة منع الأفراد من التفكير و من قول ما يفكرون فيه. بل أكثر من ذلك تكون السيادة التي تنفي الحرية أكثر قوة بل أكثر ضعفا و لذلك هي تسود بفرض الخوف أي بفرض أسوأ أشكال السيادة. موقف سينيوزا هذا يذكرنا بما قاله سنيك " لم يحافظ أمد على سلطة العنف <sup>3</sup> " و هذا يعني أن السياسة الحديثة لا تتأسس ضد المواطن بل مع المواطن كما يتن ذلك لامقا ميشال فوكو. هذا ما راهن عليه الفكر السياسي في عصر الأنوار وهذه الفكرة التي رسمتها الفلسفة السياسية للمواطن والدولة، مواطن إنسان يتمتع بكل حقوقه السياسية و المدنية والاجتماعية والاقتصادية و دولة تتبنى على أساس المشروعية و الإرادة العامة وإستمراريتها مشروطة بمدى استجابتها للإرادة العامة مستندة في ذلك إلى سلطة القانون و قوته. رغم ما يثيره الجمع بين القانون و القوة من مشكل في الدولة ذلك أن الدولة بهذا المعنى تحتاج لتطبيق القانون إلى نوع من القوة و هذه القوة هي ما يسمى بالعنف المشروع وقد اعتبر ريكور في كتابه التاريخ و الحقيقة أنه "ظهر مع الدولة ضرب من العنف له سمات شرعية وهذا الجمع بين القانون و الدولة يمثل مشكلا. " و قد كشفنا في حديثنا عن الاستبداد شكلا من أشكال هذا

<sup>3</sup>-Sénèque « nul n'a conservé longtemps un pouvoir de violence »



المشكلة. و ليس هنالك من ملّ لتذليل مشكل العلاقة بين القانون و القوة دافل سيادة الدولة إلا بتحويل السيادة ذاتها فضاء للمواطنة وليست نفيها لها أي فضاء للحق و العدالة .



**العبد:** هو ذاك الذي يكون نفع فعله من امره به [السيد] لا فير فيه لنفسه.



**الطفل:** هو ذاك الذي يكون نفع فعله مصلحته الخاصة [الابن] بحيث يكون من امره [الوالد] بالفعل وصيا و مسؤولا على مصلحته.



**الرعي:** هو ذاك الذي عليه أن يمثل لقوانين المدينة و لمؤسساتها.



**المواطن:** هو ذاك الذي يتمتع بكامل مزايا المدينة وفقا للحق المدني.

• انطلاقا من هذا التصنيف التفاضلي يمكن أن نستنتج مع سبينوزا:

أولا: أن الطفل بالرغم من قصوره و قلة وعيه يحقق في طاعته مصلحته الخاصة و هو في ذلك أفضل من العبد الذي لا يعد ذاتا.

ثانيا: أنه لا معنى للمديث عن التمتع بالحق في غياب القيام بالواجب، بحيث لا نستحق المواطنة إلا لأننا رعايا.

ثالثا: أن ما يميز الرعي عن العبد هو أن الأول طاعته واجبة و العبد طاعته فضوة.

رابعا: أن ما يميز المواطن عن الطفل هو ان الأول في تحقيقه للمصلحة العامة يحقق مصلحته الشخصية في حين لا يحقق الطفل وفق منطق الأناثية إلا مصلحته خاصة.

فامسا: أن العدالة هي تجسيد للحق و تحقيق له، فلا يوجد حق فارغ عدالة قوانين الدولة. فالعدل يتمثل في إعطاء كل ذي حق حقه طبقا للقانون المدني، وأما الظلم فهو سلب شئ من حقه بمخالفة هذا القانون.



\*الناس جميعا يفضعون بطبعهم لقانون كلى شامل هو قانون الكوناتوس. إذ هذا القانون هو المعدد لنظرية الحق لدى سبينوزا. فالحق الطبيعى لا يستنبط من العقل بقدر ما يعبر عن قوة الرغبة فى الوجود و البقاء. يقول سبينوزا فى ذلك "أن الحق الطبيعى لكل إنسان يتمدد مسبب الرغبة لا مسبب العقل السليم"<sup>4</sup>. و هذا يعنى أن حق الطبيعة لا يعدو أن يكون إلا قانون الطبيعة.

\*و هذا يعنى أيضا أن القيم لا توجد خارج ما وضعه الإنسان فلا توجد من وراء. معانى العدل و الظلم أية مرجعية مطلقة سابقة على المرجعية الموضوعية من قبل الإنسان. لأن الإنسان ومعه هو مصدر التشريع فى هذا العالم. أما فى المطلق فالخطأ و الاثم و الظلم وما إلى ذلك ألفاظ فالية من كل معنى؛ و لذلك يقول سبينوزا : "لا يوجد فى مال الطبيعة ما يمكن أن يقال عادلا أو ظالما. بينما نجد ذلك فى مال التمدن"<sup>5</sup>.

\* ليس الإنسان ذئبا للإنسان و إنما لا يستفيد الإنسان إلا من الإنسان فالإنسان إله للإنسان على حد عبارة سبينوزا<sup>6</sup>. و المجتمع السياسى استمرار للحالة الطبيعية و مواصلة لها. إذ لا توجد أية قطيعة بين الحالة الطبيعية و الحالة المدنية. و ان مهمة العقل، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الطبيعة ليست مساعدة المرء على تجاوزها؛ إذا كان العقل هو ما نحتكم إليه لساد النظام داخل المجموعة و لكن لأننا نعتقد أن لنا من الحق بقدر ما لنا من القدرة فعننا بهذا المعنى نفتزل الحق فيما يمكن أن يتحقق و ليس فيما يجب أن يكون و لعل هذا هو مشكل حالة الطبيعة. و لكن كيف يمكن لأشخاص يرزمون تحت الانفعالات و يتصرفون بصورة فردية بما ينافى الصواب والعقل أن يقرروا بصورة جماعية إطاعة العقل و الاهتداء به؟

- السبيل الوحيد هو أن يتعهد الجميع أمام الجميع بأن يتصرفوا فى جميع الأمور على مقتضى العقل. إلا أنهم حال افتراقهم سرعان ما يقعون من جديد تحت نير الأهواء فلا يترددون فى نكث عهودهم. طمعا فى تحقيق بعض المصالح الشفصية. و هكذا فإن العهد يبقى مهددا فى كل لحظة بالزوال، إذ لا يمكنه المكوث طويلا أمام الانفعالات القوية الجارفة. و الانفعال لا يزال على حد عبارة سبينوزا إلا بانفعال مناقض له و أقوى منه. و بالتالى الوفاء بالوعد لا يتحقق إلا إذا كان المتعاقدون أنفسهم يرغبون فى ذلك جميعا.

**سبينوزا: "إن صحة أى عقد رهين بمنفعته، فإذا بطلت المنفعة، انحل العقد فى الحال و لم يعد ساريا"**

و لذلك كان من اللازم فلق علاقة قوى جديدة بين المتعاهدين تكون بديلا لعلاقة القوى الطبيعية. و بالفعل فلا أحد يترك ما يرى أنه فير إلا أملا فى فير أعظم. أو خوفا من ضرر أكبر. و لا أحد يقبل الشر إلا تجنباً لشر منه أعظم أو أملا فى فير<sup>7</sup>. و على هذا الأساس يكون كل فرد مطالب لمصلحته -إما تجنباً لشر أو تحقيقاً لفير أفضل- أن يفوض إلى السلطة العليا كل ما له من قدره بحيث يكون لهذه

<sup>4</sup>- رسالة فى اللاهوت و السياسة، الفصل 16 ص379

<sup>5</sup>- علم الأخلاق - ج4/ القضية 37

<sup>6</sup>- علم الأخلاق - ج4/ القضية 35 يقول سبينوزا (hominem homini Deum esse)

<sup>7</sup>- لقد تحدث سبينوزا عن ما يسميه القانون الشامل للطبيعة و ذلك فى كتابه رسالة فى اللاهوت و السياسة - الفصل 16 ص380 وهو مبدأ يمكن صياغته بهذا الشكل بين أكثر من شرئختار الأدنى و بين أكثر من خيرئختار الأعظم.



السلطة الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها إما بمحض اختياره و إما خوفا من العقاب الشديد، والمقصود بالسلطة العليا هنا هو المجتمع.

\* متى لا يبدو غريبا ما يقوله سبينوزا أو متى لا نفلط بينه و بين السلطة المطلقة التي يقترنها هوبس يجب أن نؤكد أنه مع سبينوزا لا يفقد الأفراد إذ يفوضون إلى المجتمع كل ما لديهم من حقوق طبيعية، غير مربية وهمية، ذلك أنهم يوجدون في طور الطبيعة، في حالة من التبعية المتبادلة أساسها الخشية و الأمل ، و الفرق الوحيد بين الحالة الطبيعية و الحالة المدنية هو أن دواعي الخشية و الأمل في الحالة الأولى تختلف من شخص إلى آخر، بينما تبقى هذه الدواعي، في الحالة الثانية واحدة و مشتركة بين الجميع.

\*\* لا يمكن إذا أن نصف الانتقال من الطبيعة إلى التمدن انتقالا من التبعية إلى الحرية و إنما انتقال من شكل من التبعية إلى شكل آخر، أي انتقال من تبعية طارئة و متقلبة إلى تبعية مطلوبة و ثابتة.

\*\*\* إن ما يحفظ العقد من جهة و يحفظ المجتمع السياسي من الوقوع في الاستبداد و الظلم من جهة ثانية هو تصور علاقة ديناميكية بين كوناتوس الراعي و كوناتوس الرعية، و السيادة بوصفها تعبر عن كوناتوس الراعي و الرعية في أن تعبر عن واقع من شأنها شأن المواطنين المؤلفين لها، وهكذا تتحول السيادة فضاء المواطن و تتحول المواطنة فضاء للسيادة، وانطلاقا من هذا الفهم يظهر الاختلاف جليا بين هوبس و سبينوزا، فالأول يظهر العلاقة علاقة غالب بمغلوب أو سيد و عبد، أما في رأي سبينوزا فإن طاعة الحر لشرائع الدولة وامتزاجه لسيادتها هو في الحقيقة امتزاج لذاته و لذلك تختلف هذه الطاعة عن طاعة العبد لسيده، فالعبد تتركه الخشية و قلما يحره الأمل، و المواطن يسلك بموجب الأمل أكثر مما يسلك بموجب الخشية.

\*\*\* لا يمكن أن نفهم علاقة التضمن بين السيادة و المواطنة إلا بالنظر إلى نظام ديمقراطي تكون فيه السيادة للشعب، ولذلك نتحدث مع سبينوزا عن الديمقراطية باعتبارها عقل الدولة و عن الاستبداد باعتباره جنونها.

\*\*\* لو كان من الواجب أن تكون السيادة لمن كان مهابا أكثر من غيره لكانت للمواطنين بالضرورة لأن المستبد إنما يهاب شعبه ويفشاه إلى أقصى حد، إذ يظل تهديد المواطنين للدولة بعد سلب حقوقهم أشد من تهديد الأعداء لها.

**سبينوزا: "إن الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليس السيادة، أو إرهاب الناس... بل هي تحرير الفرد من الخوف... فالحرية هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة"**

\*\*\* إذا كانت الديمقراطية هي النظام الأنسب للسيادة العاقلة فإن اللائكية هي ما به يحافظ هذا العقل على اتزانه و ثباته بحيث تتمتع السيادة من قوى الانفعال التي عادة ما توظف للقمع و الاستبداد أو للاستكانة و الصبر. و قد حاول سبينوزا في مؤلفاته رفع اللثام عن:

-العبد: الذي تتركه قوى الانفعال و يخضع للانفعالات المزينة

-الكاهن: الذي تميزه انفعالات العبد المزينة.

-الطاغية: الذي يستغل هذا الوضع فيستخدم الانفعالات المزينة لتدعيم نفوذه و سلطانه.



\*\*\* فى النهاية يصحّ القول بأن بقاء السيادة يتوقف على رغبة مواطنيها، فما أن تضعف هذه الرغبة أو تنقطع حتى يصبح وجود الدولة مهددًا بالزوال، و يصح القول أيضًا، فى مقابل ذلك بأن الرعايا يملكون صفة المواطنة طالما أن الدولة ترغب فى ذلك، فما أن تنقطع رغبتها أو تضعف حتى يمل عهـد الجور و الاستبداد، و بالتالى لا ملّ للمواطنة إلا برغبة السيادة و كوناتوسها و لا ملّ للسيادة إلا برغبة المواطنة و كوناتوسها.

#### • مشكل العدالة كأساس للمق:

يمكن أن نقدم هنا تصور اسبينوزا الذى يعتبر أن العدالة هى تجسيد للمق وتحقيق له، فلا يوجد مق خارج عدالة قوانين الدولة. فالعدل يتمثل فى إعطاء كل ذى مقه طبقا للقانون المدنى، وأما الظلم فهو سلب شفض ما مقه بمخالفة هذا القانون.

لكن ألا يمكن أن نعتبر أن المق يسمى على قوانين العدالة وتشريعاتها القضائية، وأن هذه الأخيرة قد تكون جائرة وهاضمة للمقوق المشروعة لأفراد؟ معنى ذلك أنه يجب البحث عن أساس آخر للمق غير العدالة وقوانينها؟

هنا يمكن استدعاء أطروفة شيشرون التى يرى صامبها أن المؤسسات والقوانين لا يمكن أن تكون أساسا للمق، وانه يجب البحث عن هذا الأساس فى الطبيعة الفيرة للإنسان التى تتمثل فى الميل إلى حب الناس الذى هو أساس المق. هكذا يرى شيشرون أنه "طالما لم يقم المق على الطبيعة فإن جميع الفضائل ستلاشى". لكن المشكل الذى تطرحه نظرية شيشرون هو طابعها المثالى؛ إذ أن الناس فى الواقع لا تصدر عنهم دائما سلوكات فيرة إما بسبب نزوعاتهم العدوانية كما يرى البعض، أو بسبب الصراع حول المصالح كما يرى البعض الآخر. وإذا كان الناس متفاوتين فى الواقع بسبب الاختلافات الموجودة بينهم فى المؤهلات والمزايا والمراتب الاجتماعية وغير ذلك، فهل ينبغى تطبيق العدالة بينهم بالتساوى، بحيث يكون الناس أمامها سواسية، أم يجب إنصاف كل واحد منهم بحسب تميزه عن الآخرين؟ وتعبير آخر؛ إذا كانت العدالة تهدف إلى فلق المساواة فى المجتمع، فهل بإمكانها إنصاف جميع أفرادها؟

#### • مشكل العدالة بين المساواة والإنصاف:

لمقاربة هذا الإشكال، يمكن تقديم أطروفتين متباينتين؛ الأولى [Alain] (أميل شارتيي) الذى يرى أنه لا يمكن الحديث عن الحق إلا فى إطار المساواة بين الناس. فالقوانين العادلة هى التى يكون الجميع أمامها سواسية. وفى هذا الإطار يقول ألان: "يسود الحق فقط بين يتساوى طفل صغير يحمل نقوده ناظرا إلى المعروضات بعيون متلهفة، مع القادمة الأكثر شطارة". أما الأطروفة الثانية فيقدمها ماكس شيلر، الذى يذهب إلى القول بأن العدالة لا تتمثل فى المطالبة بالمساواة؛ لأنها مساواة جائرة ما دامت لا تراعى الفروق بين الأفراد فيما يخص الطبائع والمؤهلات التى يتوفرون عليها. فالعدالة المنصفة هى التى تراعى اختلاف الناس وتمايز طبائعهم ومؤهلاتهم. ومن الظلم أن نطالب بالمساواة المطلقة بين جميع الناس.





المعهد النرويجي [أريانة] - مسألة الدولة : السيادة و البراطنة

## فلاسفة العقد الاجتماعي



### سيادة المواطن

- \* هيمنة قانون الغاب .
  - \* تنظيم الحياة وفق مقتضيات العقل و العقد .
  - \* تأمين للحق .
  - \* سيادة القانون والحرية .
  - \* نظام ديمقراطي [الحرية]
  - \* سلطة العقل
- ÉTAT DE LIBERTÉ



### سيادة الوفاق

- \* غياب السلطة المشتركة .
  - \* لا تنازل و إنما تفويض .
  - \* تأمين الخير و الملكية الخاصة .
  - \* نظام ليبرالي
  - \* سلطة الخير و المنفعة .
- TRUST



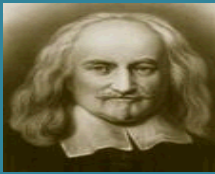
### سيادة الحق

- \* الخوف من فقدان الحرية
  - \* التنازل عن الحرية الطبيعية المحدودة أو المعدومة .
  - \* القانون ضامن للحرية .
  - \* نظام ديمقراطي [الحق]
  - \* سلطة الإرادة العامة
- ÉTAT DE DROIT



### سيادة التين

- \* الخوف من الموت العنيف
  - \* التنازل عن كل الحقوق الطبيعية لصاحب السيادة .
  - \* حفظ الحياة وضمان الأمن .
  - \* نظام استبدادي أو كلياني
  - \* سلطة القوة .
- ÉTAT-LEVIATHAN



هوبز: " اليهود بدون سيف ليست سوى كلمات لا قدرة لها بتاتا على المحافظة على حياة الإنسان، والكلمات اضعف من أن تستطيع ردع طموح الأفراد أو طمعهم أو غضبهم أو انفعالاتهم إلا إذا اقترنت بقوة تؤيدها أو سلطة تبعث الخوف في نفوسهم."

ج. روسو: "ليس الأقوى بقوى دائما قوة تجعله يسود أبدا إذا لم يحول قوته حقا والطاعة واجبا .

ج. روسو: "لنتفق إذا على أن القوة لا توجد الحق، وعلى أن ليس للمرء إلا أن يطيع ذوي السلطان الشرعي."



ج. لوك: "بما أن البشر يولدون متساوين في الحرية التامة، و في حق التمتع بكل الحقوق والامتيازات التي تخولها لهم قوانين الطبيعة، في أمن دون صراع، فإن كل واحد له بحكم الطبيعة، القدرة ليس فحسب على المحافظة على ممتلكاته الخاصة أي حياته وحرية وثرواته [...] بل أيضا أن يحاكم كل من ينتهك قوانين الطبيعة و يعاقبه"

سينوزا: "إذا كانت غاية الفعل نفع الآمر به لا نفع القائم به، كان هذا القائم به عبدا لا خير فيه لنفسه، و على العكس من ذلك فإن الذي يطيع صاحب السيادة طاعة كلية، في ظل دولة أو نظام يجعلان القانون الأسمى هو خلاص الشعب بأسره، لا مصلحة الآمر وحده، لا يجب أن يعتبر عبدا، لا خير فيه لنفسه، بل هو مرؤوس."





## الدرس الثالث: في نقد السيادة و المواطنة

### 1- في نقد السيادة:

إذا كان هيقل يعتمد على التاريخ ليثبت تعالى الدولة ، فإن تاريخ ميلاد الدولة أو تاريخ تطوّر المجتمعات البدائية يكشف بدوره مبررات نشأة الدولة و يتّين في ذات الحين علاقة الدولة بالمجتمع ، إذ لم تكن هناك في المجتمعات القديمة دولة رغم وجود الناس ، ورغم وجود أناس أقوياء. فقد " مرّ عهد لم يكن فيه للدولة وجود و كانت فيه العلاقات العامة تستند على المجتمع نفسه و النظام و تنظيم العمل على قوة العادات و التقاليد و على النفوذ والامترام الذي يتمتع به شيوخ السلالة " هكذا تحدّث لينين ، و لكن هذا الوضع لم يدم إذ بلغ التطور الاقتصادي درجة فرضت انقسام المجتمع إلى مالكيين و عبيد ، و لكي يضمن الإقطاعيون الاستقرار الضروري للإنتاج كان لا بدّ من إقناع العبيد بعدالة النظام فوضعت القوانين و نشأت السلطة ، و هذا يكشف أن التاريخ لا يثبت تعالى الدولة كما يقول هيقل، بل يكشف توزّط الدولة مع الطبقة الصاعدة اقتصاديًا ، و في هذا تجاوز للطرح الهيقلي إذ ليست الدولة "سلطة فرضت من الخارج على المجتمع وليست هي فقيقة الفكرة الأفلاكية أو صورة فقيقة العقل كما يدّعي هيقل بل هي ثمرة المجتمع في مرحلة معيّنة من نموه وهي الدليل على أن المجتمع يتفبط في تناقض مع نفسه يستعصى على الحل<sup>8</sup> " و يختصر لينين هذا المعنى بالقول : " الدولة هي ثمرة التناقضات الطبقيّة المتنامية و مظهرها ".

ظهور الدولة مرتبط بظهور الملكية الفاصلة لوسائل الإنتاج و أدوات الإنتاج ، فالمجتمعات التي لم تكن فيها ملكية لوسائل الإنتاج لم تعرف الدولة ، لأنها لم تكن في حاجة إليها، لذلك تظهر الدولة و كأنّها جهاز فوق المجتمع في حين أنها تعبير عن طبقة من طبقات هذا المجتمع ، الدولة أداة قمع أو هي كما يقول لينين " آلة لصيانة سيادة طبقة على أخرى "

Marx : " L'Etat est la forme par laquelle les individus d'une classe dominante font valoir leurs intérêts communs. " *Idéologie allemande*

\* لذلك لا تمثل الدولة ضرورة أبدية بل إنها قابلة للزوال بزوال شروط تشكّلها، و نحن لا نحتاج في رفضنا للدولة إلى إلغائها بل إلى إزالة شروط تمقّقها و عندها تضمحل<sup>9</sup>.

Engels : " La société, qui réorganiserait la production sur la base d'une association libre et égalitaire des producteurs, relèguerait toute la machine de l'Etat là où sera dorénavant sa place: au musée des antiquités. "

<sup>8</sup> Engles : " l'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat" p155

<sup>9</sup> لينين : الدولة لا تلغى إنها تضمحل "



\* "اصطنع البشر باستمرار، حتى الوقت الحاضر، تصورات فاطئة عن أنفسهم وعن ماهيتهم وعما يجب أن يكونوه. ولقد نظموا علاقاتهم وفقاً لأفكارهم عن الله والإنسان العادي إلخ؛ ولقد كبرت منتجات عقولهم هذه حتى هيمنت عليهم، فإذا هم الفالقون ينحنون أمام مفلقاتهم. ألا فلنحررهم إذن من الأوهام والأفكار والعقائد والكائنات الخيالية التي يرزفون تحت نيرها" <sup>10</sup>

\* الدولة من صنع الإنسان و لكن ليس لخدمة الإنسان بل لاستعباده و السيطرة عليه ، هذا المعنى هو الذي جعل نيتشة يعتبر في كتابه "ميتالوجيا الأفلاق" أن الإنسان هو المذنب في مقّ ذاته ، و أن برودة الدولة أو ومشية تعاملها مع الإنسان سببها الإنسان ذاته ، باعتبار انتصر للعدمية و النفي في الفلسفة السقراطية و الدين و الدولة.

## 2- في نقد المواطنة:

\* إفتبار صورة المواطن على ضوء ملامح مضارة التصنيع و ما تميزت به من تركيز على المنفعة والمردودية والمساجبة التقنية في مقابل استبعاد القيم مثل الحرية أدى إلى تشظى صورة الإنسان و من خلفها صورة المواطن و بدأت أعراض المضارة بما تحمله من أمراض تنتقل إلى المواطن. فما هي ملامح مضارة التصنيع و كيف ساهمت هذه الأعراض في تفتت فكرة المواطن و أين تظهر ملامح هذا التفتت؟

### أ- ملامح مضارة التصنيع و تشظى المواطن:

تتميز مضارة التصنيع كما أبرزها ماركوز في كتابه الإنسان ذو البعد الواحد بأنها مضارة يغلب عليها مبدأ المردودية، وأن علاقة الإنسان بالإنسان هي علاقات نفعية عقلانية مجردة تعاقدية نفعية براغماتية شرسة و تهيمن في ظل هذا التصور رؤية للإنسان بأنه ذو بعد واحد، إنسان طبيعي مادي يفتزل إلى قوانين الطبيعة و يفضع إلى متمياتها و يصبح جزء لا يتجزأ منها. و تظهر الرؤية النفعية للإنسان من خلال العملية الاستهلاكية التي تقوم بتغيير وجه العالم و الحياة الاجتماعية و تحول كل شيء إلى سلعة بحيث يصبح لكل شيء مقابل و فاضعا للتبادل النفعي. و قد تمددنا عن هذا الجانب المتشظى والمغترب للإنسان في معرض نقدنا للكتلي الأيديولوجي أو لكتلي العولمة أو النظام الواحد، فكل شيء في هذا المجتمع فاضع للنظام غير أن النظام بهذا المعنى هو عنصر إفساد. فهل يمكن أن نتحدث عن مواطن في ظل هذا النظام؟

لو تتبعنا السياق السياسي الذي من المفروض أن تتحقق فيه المواطنة لوجدنا أنه ملغم بالعديد من الانتهاكات فإذا كان شرط تحقق المواطن هو تمتع المواطن بأهم حقوقه مثل الحرية و الديمقراطية و احترام إنسانية الإنسان فإن فاضية المجتمع الصناعي و سياسة

<sup>10</sup> - كارل ماركس وفريدريك إنغلز، الأيديولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، ص 19



البعد الواحد " يلقي تحميذا من صناعات السياسة " فتقنيات التصنيع هي تقنيات سياسية و من هنا فإنها تدين سلفا أهداف العقل والحرية ".

فما تعمل عليه القوة السياسية داخل المجتمع ليس حماية الحرية الانسانية بل تسعى إلى إلغائها عبر ممارستها لأنواع من الرقابة والافضاض للنظام فالحكومة كما يقول مار كوز لها دور قوة "الرقابة"

إذا كان المطلوب هو التعددية داخل المجتمع السياسي الديمقراطي فإن البعد الواحد قد ألغى فكرة التعددية السياسية بقضائها على برامج المعارضة. و هو ما مول: "برامج الأحزاب الكبيرة التي بلغت درجة متماثلة من الرياء."

بحيث لا يستطيع المواطنون التميز بين الأحزاب لقوة اتحادهم و تماثلهم مما يعسر إمكانية التغيير الاجتماعي و الإبقاء على نفس النظام القائم و يحصل اندماجا سياسيا. وإذا كان من حق المواطن حرية التفكير و التعبير فإن المجتمع السياسي الصناعي من خلال العقلانية التكنولوجية يطعم إلى تصفية العناصر المعارضة والمتعالية في "الثقافة الرفيعة" بما يحجب عنها القدرة على إبراز مظاهر التناحر والافتتال في الواقع الاجتماعي لأن هذه الثقافة أفدة في التلاشي لتعمل محلها ثقافة استهلاكية تنتج بكثرة وتستهلك بكثرة سواء كانت موسيقى أو أدب "لأن أدب المجتمع الصناعي ليس مهمته نفي النظام القائم بل توليده." و حتى كلمات الحرية التي يلفظها الزعماء والسياسيون في حملاتهم على الشاشات مجرد كلمات دعائية لا معنى لها. " و حتى اللغة أصبحت مجرد لغة أمره ومنظمة "وهي التي تحت الناس على العمل و الشراء والقبول."

إن كل هذا لا يمكن أن يعكس إلا صورة للإنسان فاضع مسلوب التفكير و الإرادة والكلام إنهم مجرد سوائم وليس مواطنون لأن المواطن من فقه أن يعبر بحرية و يفكر و يقبل و يرفض و يتصرف بحرية غير أن المجتمع الأمادي يسلبه كل هذه الحريات بمختلف أنواعها و لن يبقى لديه من حق سوى حق القبول و الامتثال. فأين هو المواطن أمام هذا الزخم من الإملاءات والتجاوزات؟ و إذا كان شرط المواطن هو تمتعه بالديمقراطية فإن ديمقراطية النظام الصناعي: "هي التي تلغى بنفسها وبكل دعة واطمئنان مبادئ الديمقراطية."

إن المواطن قد تكيف و تضاعف أبعاده و تقلصت حرية تفكيره و تحول عقله من عقل ناقد إلى عقل إيجابي متكيف مع الواقع القائم. إن ما يمكن الفلوس إليه أن مضارة التصنيع تتميز بالاعقلانية غير أن هذه الاعقلانية أصبحت تتمتع بحق المواطنة و أن هذه المضارة توجد في مأزق كبير لأنها تغافلت عما يصير به الإنسان إنسانا و هو كرامته التي ضاعت قداستها. فهذه المضارة اتسمت بؤاد القيم الانسانية تمت ركام اقتصاد المزاممات مقابل انتصار قيم التنافس و المردودية والنفعية والامتكار و هو ما ساهم في نما، التدرج الفلخي و تعارض المصالح و انعدام روم المواطنة والتعاون و أمسى المجتمع ذو بعد واحد مجتمع الإنتاج من أجل



الاستهلاك والتجارة من اجل إنما الدفل لتتمول التجارة من تبادل لارضاء الحاجات الحياتية إلى صراعات تقتضى العنف و التحايل والدفاء و التركيز على القوة العسكرية التى تطورت من أداة للدفاع عن النفس والأوطان إلى أداة لسيطرة و التهديد و فرض الرأى والبضاعة والفكر والايديولوجية. فكيف انعكس التقدم التقنى على صورة المواطن؟

تميزت ملامح المواطن داخل المجتمع ذو البعد الواحد بتسارع فتواتها نمو هاوية اللاعقل والنشيو والاعتراب عن طريق عقلها الأداة، هذا العقل الذى استنفرد بمية الانسان الاجتماعية من فلال طبيعته السلطوية العنيفة المرأة و مولها إلى مجرد نسق انبطامى و أمام فواء قيمي مقابل تزايد مفرط أمام نزعة استهلاكية زائفة و حاجات زائفة و صناعة اللذة والتسلية. أمام كل هذا تشظت فكرة المواطن و أصبحت تثن تحت تأثير وسائل الدعاية و أشكال التسويق و أنماط السلوك المرتبطة بنظام إنتاج صناعى و رأسمالى.

مصرت علاقات الناس ببعضهم عن طريق عقل مساجى نفعى. فإذا كان من أبعاد المواطنة التضامنية هو تنازل المواطنون عن أذانيهم ووضع المصلحة العامة قبل أى اعتبار مفاضا على الوطن، فإنه لم يعد ممكنا الحديث عن المواطن. إذ كيف لمجتمع يربى أفراداه على مبهم لذواتهم و منافعهم و مصالحهم الفاضة و تحقيق سعادتهم على حساب شقاء الآخرين أن يصنع منهم مواطنين أصرار؟

يبدو أن فكرة المواطن فى المجتمع الصناعى أفدة فى التلاشى و لن يبقى من المواطن سوى الأسير. لكن هل من أمل فى تحرير هذا الأسير و إرجاعه لحالة المواطن؟

يبدو أن الكثير من المسائل اليوم تدعو إلى التشاؤم لاسيما وأن "المواطن الأسير" يحمل ثقافة الجلاء، مثقل بأصفاده، إذ أصبح الأجراء و العمال يتدنون بقيم و حاجيات زائفة فهم مجرد أدوات فاضعة للنظام و عقولهم المستسلمة لم تعد تقدر على التغيير والثورة لأنها انخرطت فى هذا النظام و فصل تزييف فى وعيها بواسطة التماثل "فإذا كان العامل و رب العمل يشاهدان نفس البرنامج التلفزيونى و إذا كانوا جميعا يقرؤون نفس الصحيفة فإن هذا لا يدل على زوال الطبقات و إنما يشير على العكس إلى مدى مساهمة الطبقات السائدة فى تحديد الحاجيات... " فإذا كان هؤلاء مشغولون بالافتتار بين تشكيلة هائلة من البضائع و الخدمات فإنها تظل مجرد مزية وهمية زائفة "إذ أن قدرة المرء على افتتار سادته بحرية لا تلغى السادة و لا العبيد."

و بالتالى لا سبيل إلى تحرر هذه الطبقة بعد أن تماثلت و فضعت فى دولة الرفاهية التى لم تنجز سوى افتقاد الحرية فى إطار ديمقراطى. إن الحرية الوميدة المتبقية "للمواطن الأسير" هى رضاه التفل عن مريته بكل ديمقراطية. فإذا كانت بداية المجتمع الصناعى قد تأسست على الحقوق و الحريات فإن مرحلة متقدمة تصبح ما به قام المجتمع لا قيمة له أمام تصاعد وتيرة الإنتاج والاستهلاك. فهل من مفرج لمواطن فقد مواطنته؟





إذا كان ماركوز قد فقد ثقته في الطبقة العاملة باعتبار اندماجها في النظام القائم فإنه يجعل باب الأمل مفتوحاً أمام المعطلين والمهمشين في المجتمع الصناعي لإحداث تغيير؟ فهل معنى ذلك أن المواطن الحقيقي هو الإنسان المهمش باعتباره لزال قادراً على الرفض و التمرد و الثورة و قول "لا" أمام السلطة الاستبدادية؟

و لكن الوعي بالأفطار و بجمع الاغتراب هو الذي يمكن أن يدفع باتجاه التعبير عن المأزق و تكوين رأي عام يتوق للتمرد من الاستيلاء و بالتالي هو يجعل باب الأمل مفتوحاً أمام المواطنة الحقيقية. متى يتمكن المواطن من استعادة مكانته الحقيقية باعتباره إنساناً له واجبات داخل الدولة يجب احترامها و هو محق في التعبير و النقد و التفكير و حقوقه المتعلقة بحياة كريمة و لا يتم له ذلك إلا بوضع برنامج تحريري يقطع مع صورة الإنسان ذو البعد الواحد، وذلك بالقطع مع ما هو كائن وفضح الفوضى الفكرية و الأخلاقية والسياسية والاقتصادية التي تقصى القيم؛ إذ من المفروض أن مضادة التصنيع جاءت من أجل تيسير حياة الناس و لكي تعمم الرفاء و تنشر الحرية و الديمقراطية لا أن تجوع المواطن و تستعبده و تسلبه حقوقه و تحوله من إنسان حر إلى مواطن مغترب.

و أسوء ما في الأمر حلول الانغلاق في المجتمع من خلال تعميق الهوية بين أقلية في يدها الحل و العقد و اتخاذ القرار و فضوح وسائل الاتصال الجماهيري من ثقافة و فن و إعلام تحت سلطة هؤلاء.. لقد فات الأوان، إذ انفلتت التقنية من قبضة الإنسان و عوضاً أن يصارع بها إنه يصارعها.

لقد بدأت اللاعقلانية تتمتع بحق المواطنة. فمضادة التصنيع بما هي رهنه تعاني أزمات فائقة و مأسى فظيرة لأنها تعافلت عما يصير به الإنسان إنساناً عندما نظرت إليه كوسيلة لا كغاية وذلك من خلال الامعان في إرباك هذا الإنسان والتجرب عليه بطريقة التردد والاصرار على اغتيال ما هو إنساني فيه .

- وهامى التقنية تحول الإنسان من وضع السيادة والسيطرة والعمل إلى وضع البطالة والتهميش وتوسد قارعة الوجود. إن الإنسان العولمة غارق في عزلة بلا انتماء و لا أفق، فاقد على المجتمع و المضادة الصناعية لأنها نفتته في فردانية فائقة بلا مضور لا في المضادة الانسانية و الثقافة القومية ولا داخل ذاته لا سعادة و لا اطمئنان و لا مسالمة مضادة بلا أنسنة ولا إنسان.



المعهد النورزمي [أريانة] - مسألة الدولة : السيادة و المواطنة

## الدولة : السيادة و المواطنة

## للتذكّر

فوكو: " ينبغي أن نستغنى عن شخص الأمير في فهم السلطة لنستقصى تكنولوجيات السلطة انطلاقا من استراتيجية محايدة لعلاقات القوة. "



أرسطو: " من الطبيعي أن ياتلف الأمر والمأمور رغبة في البقاء، فمن يمكنه ذكاؤه من الاحتياط للأمور هو بالطبع رئيس، ومن يمكنه جسمه من القيام بها يتطلب ذلك الاحتياط، فهو مرسوم "



ريكور: " إن الوجود السياسي للإنسان وجود يحميه العنف ويوجهه، هو عنف الدولة وهو مشروع متسم بسمات العنف الشرعي "



غاندي: " يجب أن تضمن الديمقراطية للضعفاء ما تضمنه للأقوياء. "



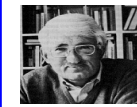
روسو: " إذا وجد شعب من الآلهة، فإنه سيحكم نفسه ديمقراطيا، فحكم على هذا القدر من الكمال لا يناسب البشر "



سارتر " أننى مسؤول أمام نفسى وتجاه الآخرين، وأنا أبداع صورة خاصة للإنسان أعتبرها لنفسى، وإذ أختار لنفسى، فأبنى أختار الإنسان "



جورج سميث: "إن السلطة هي القدرة على الفعل فى الأشخاص والتأثير فيها بالجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والقهر "



أفلاطون " إن الشرور لن تنتهى إذن بالنسبة إلى البشر قبل أن يصل إلى الحكم جنس الفلاسفة الحقيقيين الخالص أو قبل أن ينكب حكام هذه المدن بقدرة قادر على التفلسف فعليا. "   
الرسالة السابعة



ج-ج روسو : حالما يوجد سيد لا وجود بعد لشعب يتصف بالسيادة، ومن ثم يندثر الجسد السياسى. "   
فى العقد الإجتماعى ص34



انجلز " إن الدولة هي وليدة المجتمع ولكنها تغدو تدريجيا غريبة عنه "





المعهد النورثي [أريانة] - مسألة الدولة : السيادة و البراطنة

ج. بيردو: "إذا كان للدولة الحديثة غالباً وجه بشم، فذلك عائد بقسط كبير منه إلى أن المجتمعات التي تعبر الدولة عن جهودها للتجمع تفتقد إلى العظمة والعزة"



شوبنهاور: "ليست الدولة إلا لجاماً لكبح ذلك الحيوان اللّاحم الذي هو الإنسان وجعله يظهر بمظهر حيوان مسالم"



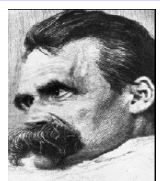
ريكور: "ينزع صاحب السيادة دوماً إلى ابتزاز السيادة، ذاك هو الداء السياسي الجوهرى"



موران "ينتج المواطنون الديمقراطيّة وتعمل هي الأخرى على إنتاجهم"



موران: "تشكل الديمقراطية إذن نسقاً سياسياً مركباً، بالمعنى الذي يجعلها تحيا بفضل هذه الأشكال من التعدديات، والمنافسات، والتناقضات، مع الحفاظ على وحدة الجماعة. هكذا فالديموقراطية عبارة عن وحدة توحد داخلها بين الوحدة والانشقاق، إنها تقبل وتتغذى كثيراً، وأحياناً بشكل هيجاني، من الصراعات التي تضفي عليها تلك الحيوية التي تتميز به ... يجب على الديمقراطية أن تحافظ على هذه التعددية لكي تحافظ على ذاتها."



"L'Etat, c'est le plus froid de tous les monstres froids." Humain trop humain

" Pour moi elle sent mauvais leur idole, le monstre froid; pour moi ils sentent mauvais, tous tant qu'ils sont, ces idolâtres! / Dans les exhalaisons de leur gueule et leurs désirs, mes frères, voulez-vous donc étouffer? Plutôt faites sauter les vitres et sautez à l'air libre! / [...] / Pour de grandes âmes libre est encore la Terre. Vides encore sont maintes contrées pour solitaire et solitaire à deux, où le parfum des calmes mers encore flotte. " (Zarathoustra, " De la nouvelle idole ").

Georges Burdeau: «Les hommes ont inventé l'Etat pour ne pas obéir aux hommes» (L'Etat, 1970)



Ralf Dahrendorf : " Il faut six mois pour organiser des élections, dix ans pour installer une économie de marché, mais une génération pour créer une société civile. Or, sans société civile, il n'y a pas de démocratie "



Marx :Les " droits de l'homme ", distincts des " droits du citoyen " ne sont rien d'autre que les droits du membre de la société bourgeoise, c'est-à-dire de l'homme égoïste, de l'homme séparé de l'homme et de la communauté. La question juive (1843), 10-18, pp. 37





## المفهوم و الشاهد

المفهوم	التعريف DÉFINITION
الدولة ETAT	<p>الدولة فى اللغة : الغلبة والاستيلاء ، ودال الدهر انتقل من مال إلى مال، و هى اصطلاحا سلطة تحكم بمعا من الناس داخل الإقليم الواحد ، وهى بهذا المعنى الجسم السياسى والعقوى الذى ينظم حياة المجموعة .</p> <p>- الفرق بين الدولة و الأمة هو أن الدولة هى الأمة المنظمة فى حين تكون الأمة مجموعة من الناس تجمعهم صفات واحدة و أهداف مشتركة.</p> <p>* ماكس فيبر: " يجب أن تتصور الدولة المعاصرة على أنها مجموعة بشرية تطالب بنجام، فى حدود رقعة أرضية معينة ، ولمساجها الخاص ، بالاستئثار بالعنف الجسدى المشروع. " <u>Le savant et le politique</u></p>
الحكم / الحكومة GOUVERNEMENT	<p>* الحكومة هى نظام الحكم أو مجموع مؤسساته الحاكمة، و تنقسم من حيث فروعها للقانون إلى استبدادية [لحاكم السلطة المطلقة] أو قانونية [يتصرف الحاكم فيها وفقا للقانون]؛ و تنقسم الحكومة القانونية بدورها إلى حكومة مطلقة [ جميع الصلاحيات القانونية بيد الحاكم] و حكومة مقيدة [ يورّج فيها الدستور الصلاحيات على مؤسسات الدولة].</p> <p>والحكم و الحكومة فى اصطلاح الفلاسفة الإدارة و التدبير و التوجيه و هو بهذا المعنى فنّ وعقل وحكمة. و الحكم موضوع السياسة، إذ السياسة علم حكم الدول أو " فنّ الحكم ". و الحكم بعامة معناه القيادة والسلطان و ممارسته تعنى ممارسة التسيير و القيادة، ومن شروطه الكفاءة أو القدرة على القيادة.</p> <p>* هنرى لوفيفر: " لا بدّ من إزالة ما شاع بين الناس من فلت بين الدولة و الحكم. فقد نشأ الحكم منذ أقدم العصور ، بل منذ فجر التاريخ الذى ساهم هو فى تشكيله. "</p>
السلطة AUTORITÉ	<p>مفهوم علائقى يدلّ على إمكانية متامة لأمدنا للحصول من الآخر على سلوك ما كان ليأتيه طواعية ، وبالتالي كلما توقّرت هذه الإمكانية كلما كان الأمر متعلّقا بالسلطة. و هذا دليل إطلاقية السلطة وشمولها إلى درجة يمكن أن نقول معها أن الأشياء قد تمارس علينا سلطة.</p> <p>* أ. ريفارول: " هناك حقيقتان لا ينبغى الفصل بينهما أبدا هما: أولا - أن السلطة تكمن فى الشعب. ثانيا - أنه لا يجب على الشعب أن يمارسها أبدا. "</p>



المفهوم	التعريف DÉFINITION
<p>حقوق الإنسان DROITS DE L'HOMME</p>	<p>* <u>المقوق</u>: هي مجموع المعايير / القواعد التي تحدد إنسانية الإنسان؛ هي معايير ثابتة، طبيعيتة شاملة و مجردة [ الثورة الفرنسية 1789 / وثيقة حقوق الإنسان 1948 ]</p> <p>* لأنها " إعلان " فهيقوق جعلت لكي تعرف من الجميع، وهيقوق سابقة للإعلان ولكنها الآن: إما <u>مجهولة</u> / أو <u>منسية</u> / أو <u>مهتشة</u></p> <p>* وهيقوق طبيعية [ لا تصنعها الدولة ] جوهرية [ لا تنازل عنها ] مقدسة [فلها قيمة شرفية فاصدة بالإنسان ] وواضحة وبسيطة [ يمكن للفرد أن يطالب بها ]</p>
<p>العقد الاجتماعي PACTE / CONTRAT SOCIAL</p>	<p>* العقد هو الإيجاب و القبول مع الارتباط، و العقد الاجتماعي نظرية في نشوء الدولة والقانون تردّ الاجتماع إلى اتفاق بين الأفراد، يدفعونه بمحض إرادتهم، و يتنازلون بمقتضاه عن بعض مرياتهم، و يتعهدون فيه باحترام حقوق ومريات و ملكية الآخرين. العقد الاجتماعي هو إذا اتفاق بين أفراد المجتمع يوجب على كلّ فرد في حالة الطبيعة أن يعهد في شفصه وفي كلّ ما لديه من القدرات إقاً لرجل أو مجلس [هوبز]، أو لإرادة عامة تضمن إفضاء الكلّ [روسو].</p> <p>* هوبز: " إتحاد مقيى تذوب فيه مجموع الأفراد في ذات شفص واحد ، إنه إتحاد ناشئ من ميثاق عقده كلّ فرد مع سائر الأفراد".</p>
<p>الحرية LIBERTÉ</p>	<p>* الحرية لغة هي الفلوص و يقابلها الرقّ أو العبودية، و هي بالأساس مفهوم فلقى اجتماعي، قد يعنى الاختيار بين البدائل المتاحة، و إتيان الأفعال المتعقدة المسئولة، والقيام بالمبادرات، و هذه هي الحرية الموجبة [ حرية التفكير+التعبير+العبادة+التملك... ] وقد يعنى التحرر من الضغوط و أنواع القسر و المعوقات و هذه هي الحرية السلبية [التحرر من الحاجة+الفقر+الوقوف... ] و تقوم الديمقراطية على الحرية بمعنيها، فإذا كانت الغلبة للمعنى الإيجابي أمالت الحرية على المعنى الرأسمالي، و إذا كانت الغلبة للمعنى السلبي أمالت على الحرية في مفهومها الاشتراكي.</p> <p>- ذهب هوبز إلى اعتبار أن الحرية هي انعدام القسر؛ و قال لا ينبغي أن الإنسان يكون مرّاً كلما كان فعله صادراً عن العقل، فإذا صدر عن الانفعال قلّت مريته؛ و عند لو ك الحرية هي أن نفعل أو لا نفعل بمسب ما نختار أو نريد.</p> <p>* سبينوزا: إن الإنسان الحر الذي يهتدى بالعقل في دولة يعيش فيها في ظلّ القانون العام يكون أكثر حرية منه في العزلة حيث لا يصدع إلا بأمر نفسه. 73-prop-5-Ethique</p> <p>* روسو: أيتها الشعوب المرة، إليك هذه الحكمة: قد يفوز المرء بالحرية، لكنه متى فقدتها لن يسترجعها أبدا.</p> <p>العقد الاجتماعي - الكتاب 1ج8</p>





المفهوم	التعريف DÉFINITION
العنف VIOLENCE	<p>* العنف مضاد للرفق، و مرادف للشدة و القسوة، و كلّ فعل شديد يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه من خارج فهو، بمعنى ما، فعل عنيف. والعنف بعامّة هو استخدام القوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.</p> <p>* ما كفافيل: "إنّ العنف الذي يجب أن ندبّه هو العنف الذي يفرّج، ليس العنف الذي يصلح"</p> <p>* بول ريكور: "لا يمكن تعريف الدولة في مفهومها الحديث إلّا بالاستناد إلى الأداة التي هي من أفصّ فوائدها و نقصد بها العنف المادّي المشروع." * لينين: "الدولة تنظيم فاص للسلطة: إنّها تنظيم للعنف القاهر لطبقة ما."</p> <p>* Action contre une personne (éventuellement soi-même) au mépris de sa vie et de sa dignité, refusant de la considérer comme un être conscient, raisonnable, volontaire. Quel qu'en soit les moyens, la violence est toujours la voie de la force : force physique, de l'argent, du langage, des armes, abus de faiblesse etc.. En cela elle s'oppose au droit qui est toujours une voie de raison. Ce concept est essentiellement éthique ; éviter soigneusement de le confondre avec agressivité.</p>
حالة الطبيعة ÉTAT DE NATURE	<p>* حالة الطبيعة هي الصفة التي يكون عليها الناس في مقام البداوة، و يطلق غروسيوس و هوبس اصطلاح الحالة الطبيعية على حال الانسان قبل التنظيم الاجتماعي. و الجميع يقرّ -باستثناء لوك- أنها حالة افتراضية تأسس بفضلها الفكر التعاقدى.</p>
الإرادة العامة VOLONTÉ GÉNÉRALE	<p>* الإرادة العامة هي صفة رجل يدر ك ، عند تجرّده من الأهواء، ما يستطيع أن يطلبه من أبناء جنسه ، وما يحقّ لأبناء جنسه أن يطلبوه منه، و الإرادة العامة هي الأساس الشرعي لكلّ سيادة ؛ ومع روسو نميّز بين الإرادة العامة وإرادة الجميع ، إذ تهتمّ الأولى بالمصلحة المشتركة ، والثانية بالمصلحة الخاصة..</p> <p>* ج.ج. روسو: "أن نبحث عن شكل للتّجمع يحمي شفص كلّ واحد وممتلكاته بمجموع القوة المشتركة، و يظلّ بواسطته كلّ واحد، و إن اتحد مع الجميع ، لا يطيع سوى نفسه ، فيبقى مرّا بنفس الدرجة التي كان عليها في السّابق؛ ذلك هو المشكل الأساسي الذي يتكفل العقد الاجتماعي بتقديم حلّ له. " Du Contrat social.liv 1/ch6</p> <p>* ج.ج. روسو: "إذا منح الانسان نفسه للمجموعة فإنّه لم يمنح نفسه لأحد."</p>
الإرادة الخاصة VOLONTÉ PARTICULIÈRE	<p>* تعبّر عن المصلحة الفردية الذاتية الخاصة، و سميت فاصّة لأنها تفكر في الجزء لا في الكل و هي لأجل ذلك لا تعبّر بالنسبة لبون جاك روسو عن المواطنة و إنما عن الأنانية.</p> <p>* Elle tend par sa nature, aux préférences individuelles, au bien intéressé et égoïste. Elle est le fait d'une minorité.</p>



المفهوم	التعريف DÉFINITION
السيادة SOUVERAINETÉ	<p>* يطلق السيد فى علم السياسة على الفرد أو الجماعة من جهة التمتع بشئ. من السلطة فى الدولة. و تعتبر سلطة هذا الشخص أو الجماعة منبع جميع السلطات الأخرى.</p> <p>- و يطلق لفظ السيادة على الدولة التى تمتلك استقلالاً تاماً. و يرجع إعلان حقوق الإنسان السيادة للشعب. فإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كانت ديمقراطية وإذا كانت غير مستمدة منه كانت الدولة ديكتاتورية.</p> <p><i>*Force universelle et compulsive que possède l'État pour mouvoir et disposer chaque partie (de son tout) de la manière la plus convenable au tout (Contrat social, ١٧, 4).</i></p>
المجتمع المدني SOCIÉTÉ CIVILE	<p>* هو المجتمع كما تحكمه القوانين المدنية. و تظهر نوعية المجتمعات مما يحكمها من تشريعات تنظم الملكية. وعلاقات الإنتاج. و توزيع الثروة فى المجتمع. والعائد الاجتماعى. والأسرة كوحدة اجتماعية. والحياة اليومية للناس ونشاطاتهم. و يروج هذا المصطلح فى البلاد الرأسمالية بالنظر إلى غموض مفهومه؛ وفى الماركسية يفضلون عليه مفهوم البناء الاقتصادى للمجتمع أو الأساس التشريعى فيه. و أسلوب الإنتاج و التوزيع و هكذا. و فى تعريف ماركس فإن المجتمع المدنى هو شكل الأسرة فى المجتمع. وتنظيمها. ونظام الطبقات التى يتألف منها المجتمع.</p>
القانون LOIS	<p><b>القانون:</b> هو النظام و الناموس. ومعناه مجموع القواعد العامة الملزمة و المفروضة على الإنسان. والقانونى هو الشرعى Légal أى المطابق للقانون .</p> <p>*سينوزا: " القوانين هى روم الدولة ". <u>Traité politique</u></p>
العدالة	<p>يدل لفظ العدالة فى تداوله العام على امتزام حقوق الغير والدفاع عنها. كما يدل على الخضوع والامتثال للقوانين. و تدل العدالة فى معجم لاند على صفة لما هو عادل. ويستعمل هذا اللفظ فى سياق فاص عند الحديث عن الانصاف ( Equité ) أو الشرعية ( légalité ). كما يدل لفظ العدالة تارة على الفضيلة الأخلاقية. وتارة على فعل أو قرار مطابق للتشريعات القضائية. كما يدل اللفظ فلسفياً على ملكة فى النفس تمنع الإنسان عن الرذائل. ويقال بأنها التوسط بين الإفراط والتفريط. هكذا يمكن الحديث عن مستويين فى العدالة:</p> <p>- مستوى يرتبط بالمؤسسات القانونية والقضائية التى تنظم العلاقات بين الناس فى الواقع.</p> <p>- و مستوى يرتبط بالعدالة كدالة أخلاقية. و كمثال أفلاطون كونه يتطلع الجميع لاستهلاكه.</p>



المفهوم	التعريف DÉFINITION
المواطنة	<p>بالعودة إلى المفهوم الاشتقاقي لكلمة مواطن فإن هذه الكلمة في اللغة الفرنسية يمكن تعريفها من خلال اشتقاقها اللغوي "Civitas" اللاتينية المعادلة لكلمة « Polis » اليونانية ومعناها المدينة كوحدة سياسية مستقلة فالمواطن ليس فقط ساكن المدينة ففي روما و أثينا لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنين. غير أن ما يجب الانتباه إليه أن مفهوم المواطن يرتبط ضرورة بمفهوم الدولة. إذ لا يمكن الحديث عن المواطن خارج الدولة رغم أن الحقوق التي يتمتع بها المواطن داخل الدولة سابقة على وجودها، إنها حقوق طبيعية تفصل الإنسان بوصفه إنسانا و هي حقوق مقدسة لا يمكن التنازل عنها لأنها ترتبط بجوهرية الإنسان. متى أنه وقع الربط بين حقوق الإنسان و المواطن ذلك أن احترام حقوق الإنسان ضروري لممارسة حقوق المواطن. إن المواطن هو مواطن من جهة كونه يشترك في سلطة السيادة أو ما يطلق عليه بالمقوق، أما المقصود بالرعايا فإنها تعني الحالة التي يكون فيها المواطن فاضعا لقوانين الدولة و هو ما يعبر عنه بمسألة الواجبات.</p>
DROIT الحق	<p><b>الحق:</b> يمكن القول بأن لمفهوم الحق دالتين رئيسيتين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دلالة في المجال النظري والمنطقي؛ حيث يعنى اليقين والصدق والاستدلال السليم.</li> <li>- ودلالة في المجال العملي؛ باعتباره قيمة تؤسس للمياه الاجتماعية والممارسة العملية للإنسان.</li> </ul> <p>و هذه الدلالة الثانية هي التي تجعله يتقاطع مع مفهوم العدالة. ويتخذ مفهوم الحق والعدالة أبعادا متعددة؛ طبيعية وأفلاكية وقانونية وسياسية، كما يرتبطا بمجموعة من المفاهيم الأخرى؛ كالطبيعة والثقافة والانصاف والمساواة.</p> <p>نميز في الفكر السياسي بين الحق الطبيعي ، الذي هو مجموع الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان ، وبين الحق الوضعي الذي هو مجموع الحقوق المنصوصة في القوانين المكتوبة و العادات الثابتة.</p> <p>*ب.فالري: "الحق فاصل ترفيهي بين قوّة وأخرى".</p>
FORCE القوة	<p>* <b>القوّة:</b> القدرة والشدة والطاقة و ضدها الضعف، والقوّة مقابل للحق لأنها ليست مقا، وإنما هي وسيلة للدفاع عن الحق، أو لمنع صامب الحق من التمتع بمقه.</p> <p>*ج.ج.روسو: "ليس الأقوى بقوى دائما قوّة تجعله يسود أبدا ، إلا إذا مؤل قوته مقا و الطاعة واجبة." <u>du contrat social</u></p>



## هل اخترع الناس الدولة كي لا يطيعوا الناس؟

لمحة البناء: - الانطلاق من الرأي القائل إن الدولة ظاهرة ميزت المجتمعات الحديثة...

- الانطلاق من تفشي ظاهرة الهيمنة في أشكال الحكم السياسي...

- الإشكاليّة: كيف يمكن للدولة التي تقتضى طاعة المحكومين أن تكون شرطا لتمريرهم من استعباد الإنسان للإنسان؟ ألا تحيل الطاعة في كلّ وجوها على الهيمنة و الاستعباد؟ أليس من الخلف إذا أن يمرر الناس من هيمنة الناس بهيمنة الدولة على الناس؟ ألا يعنى ذلك أن مطلب الحرية في الحياة المدنية مجرد وهم؟

لمحة البلورة:

1- الدولة افتراء: افتراء الدولة هو أساس تمرير الإنسان من الإنسان:

- تحديد دلالة الدولة في سياق الموضوع بما هي مؤسسة فقوية قانونية...

← الوقوف عند دلالة الافتراء التي تحيل إلى أن أصل الدولة اصطناعي [ نقد الأساس الطبيعي+اللاهوتي ].

- بيان متى يكون الافتراء محررا [ الكشف عن الأساس التعاقدى للافتراء ]

2- طاعة الناس: الوضع الإنساني خارج مدار الدولة:

- التمييز بين دالتين للطاعة.

- طاعة الناس بما هي فصوص عبودية: القوة البدنية+السلطة الكاريزمية+سلطة النفوذ الأبدي.

- هذه الأشكال برغم ائتلافها تتقاطع في فكرة استعباد المحكومين.

3- طاعة الدولة: التمييز بين السيادة التي تكون نفيا للمواطنة- تكون في طاعتنا عبيد [ دولة التنين ]

+ و بين سيادة التي تكون فضا. للمواطنين- تكون في طاعتنا مواطنين [ دولة الحق ]

محاورة هذا الموقف: إذ قد تتحول الدولة الديمقراطية جهاز قمع لأنه لا مجال للحديث عن حرية دون مساواة اجتماعية.

لمحة الاستفلاص:

← استفلاص استبدال النفوذ الشخصي بسيادة القوانين على أنها محققة وعى الإنسان بقيمة الحرية و سعيه إلى

جعلها أساس الممارسة السياسية. [ الحرية السياسية تكتسب و لا توهب. ]

← حل التناقض بين حاجة الإنسان إلى الحرية و حاجته إلى الاجتماع المنظم.

← تجاوز الوجود الإنساني المحكوم بالنزوات و الأهواء. نحو وجود ينظمه العقل [ بيان أهمية هذا الافتراء ]

ROUSSEAU : « Si nous avons un prince, ... , c'est afin qu'il nous préserve d'avoir un maître. »

Georges Burdeau: «Les hommes ont inventé l'Etat pour ne pas obéir aux hommes» (L'Etat, 1970)



## إذا كان الحق لا يتأسس على القوة كيف يكون في حاجة إليها؟

**لمحة البناء:** - الانطلاق من كشف التناقض بين اعتراف عام بقيمة الحرية و العدالة و ما تتعرض إليه هذه القيم من انتهاكات، هذا التناقض هو الذي يطرح على الفلسفة مهمة تأسيس الحق...

• الإشكالية: ما هي طبيعة العلاقة بين الحق و القوة و هل القوة أساس الحق أم هي مجرد وسيلة لضمان تجسيمة واستمراره؟ ألا يكون حضور القوة عنفا يهدد مسعى الإنسان للتمرد؟  
**لمحة البلورة:**

1- في التمييز بين الحق و القوة: الاعتراض على القائل أن الحق يتأسس على القوة:  
• [حق القوة]: تحديد دلالة الحق على أنه الحق الطبيعي الذي يستند إلى القوة بما هي جملة القدرات الذهنية والمادية [القدرة الجسدية+الدماغية...] التي يتمتع بها الفرد- الاستتباع: للإنسان من الحق بقدر ما يملك من القوة.  
← الاعتماد على مرجعيات فلسفية [هوبز]+ أمثلة من التاريخ [النازية/الفاشية...] - **الحق لا يتأسس على القوة**  
2- القانون أساس الحق: الحق يتأسس على القانون:

• الحق بما هو الحق الوضعي الذي هو تعبير عن الإرادة العامة بما هي إرادة غير مشفوعة، غايتها حفظ حق الجميع.  
• القانون تجسيد للإرادة العامة + تجاوز للميولات المتعارضة + ضمان الحرية/المساواة/الأمن والسلام... [روسو+سينوزا]  
3- في الحاجة إلى القوة: الحق الوضعي لا يقصى القوة في المطلق:  
• تحديد مفهوم القوة باعتبارها تتجسد في مؤسسات الدولة + الامتثال إلى القانون يقتضى الاستعمال المشروع للقوة.  
**محاورة هذا الموقف:** احتمال تحول القانون عنف مقنع مبنى على مشروعية.  
+ الحق الذي يقنن القوة قد يكون في قدمه مصالح اجتماعية متناقضة.

← ما كس فيبر: العنف هو الأداة المميزة للدولة  
← (يكور): إن الوجود السياسي للإنسان يحميه و يوجهه عنف هو عنف الدولة وهو متسم بسمات العنف الشرعي.  
← القوة في هذا السياق مجرد وسيلة لضمان الحق و تجسيده.

### **لمحة الاستخلاص:**

• استخلاص أن الإنسان لا يسلك وفق الحق و العقل و هذا ما يبرز الحاجة إلى القوة لردعه.  
• إن تحرير الإنسان من الاغتراب السياسي ليس رهين الحلول السياسية ومدها و ما اقتضته من استعمال للقوة لضمان العيش بل يتجاوز ذلك إلى جعل الحياة أكثر أفلاقية ليعتدق فيها مسن العيش.

**ج.ج. روسو: "ليس الأقوى بقوى دائما قوة تجعله يسود أبدا إذا لم يحول قوته حقاً والطاعة واجبا... لتتفق إذا على أن القوة لا توجد الحق، وعلى أن ليس للعرض إلا أن يطيع ذوى السلطان الشرعي."**